ورقة سياسات حول:

دور المنظمات الأهلية

في الاستجابة لاحتياجات القطاع الزراعي في ظل الكارثة الإنسانية الحالية

2024

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

Palestinian NGO's Network - PNGO

ورقة سياسات

دور المنظمات الأهلية في الاستجابة

لاحتياجات القطاع الزراعي في ظل الكارثة الإنسانية الحالية

إعداد الاستشاري د. نبيل أبو شماله

ضمن مشروع

تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية

بالشراكة مع: المساعـــدات الشعبيـــــة النرويجيـــة NPA

المعلومـات والآراء الواردة في هذا الدليل تعكـس رأي الجهة المنتجة ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمـي لمؤسسـة المســاعدات الشعبيـــة النرويجيـــة

The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the NPA

فهرس المحتويات

	الصفحة
أهداف الورقة	04
منهجية الورقة	05
أولاً: مصطلحات الورقة	07
ثانياً: تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع الزراعي في قطاع غزة بشكل عام	09
الأضرار على مستوى القطاع الزراعي	10
البنية التحتية	11
الضرر في الخلايا الشمسية	12
مدى توفر المعدات والأدوات اللازمة للإنتاج الزراعي والحيواني	13
تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية للتخفيف من الكارثة	14
أهم المعوقات التي تواجه المنظمات العاملة في القطاع الزراعي	16
الخلاصة	17
التوصيات	20
أولاً: إدارة الأزمات والكوارث	20
ثانياً: تعزيز التنسيق بين المنظمات الأهلية والمنظمات الدولية	20
ثالثاً: إعادة بناء وتحديث البنية التحتية الزراعية	21
رابعاً: دعم المزارعين المتضررين ماليًا وتقنيًا	21
خامساً: مناصرة حقوق المزارعين والمجتمعات المتضررة	21
سادساً: تعزيز القدرة على الصمود والتعافي طويل الأمد	22
سابعاً: تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للمزارعين والعائلات	22
ثامناً: الاستثمار في الابتكار التكنولوجي والرقمنة في القطاع الزراعي	22
تاسعاً: دعم حوكمة القطاع الزراعي والمنظمات العاملة فيه	22
المراجع	23

أهداف الورقة

الهدف العام:

تقييم دور المنظمات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة.

الأهداف التفصيلية

01 الكارثة الإنسانية الحالية وتأثيرها على القطاع الزراعي.

02 التحديات التي تواجه القطاع الزراعي وأهم الاحتياجات المطلوبة.

03 تقييم الجهود والتدخلات الدولية التي قدمت لتحسين واقع القطاع الزراعي.

04 تعزيز دور المنظمات الأهلية في بناء التدخلات المستجيبة لاحتياجات القطاع الزراعي.

05 تطوير توصيات على المستوى المحلي والدولي لتعزيز صمود القطاع الزراعي في ظل العدوان المستمر.

الفئة المستهدفة:

المنظمات الأهلية والدولية العاملة في القطاع الزراعي في قطاع غزة.

تستند هذه الورقة إلى منهجية بحثية شاملة تهدف إلى استكشاف دور المنظمات الأهلية العاملة في القطـاع الزراعي في التخفيف من آثار الكارثة الإنسـانية، مع التركيز علـى تأثير هذه الآثار على الفئات الأكثر تضررًا من الأزمات مثل النازحين والمزارعين. تم اختيار هذه المنهجية بعناية لتشـمل مجموعة من الأدوات البحثيـة التي تسـاهم في تقديم تحليل دقيق ومتنوع للممارسـات والتـدخلات التي نفذتها المنظمات الأهلية بالتعاون مع الجهات الحكومية والمجتمعية المختلفة.

لتحقيق أهداف الورقة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد الأنسـب لدراسـة وتحليل هذا الموضوع واستخلاص النتائج المطلوبة. **تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين للمعلومات:**

1. **المصادر الثانوية:** تم الاسـتفادة مـن مصادر البيانات الثانوية التي تشـمل الكتب والمراجع العربية والأجنبيـة ذات الصلة، بالإضافة إلـى التقارير والدراسـات التي تصدر عن برنامج الغـذاء العالمي، منظمة الفاو، ووزارة الزراعة. كما تم مراجعة التقارير الخاصة بشـبكة المنظمات الأهلية التي ترتبط بموضوع الورقة.
2. **المصـادر الأولية:** تم جمع البيانات من خلال المقابلات الهيكلية، والمجموعة البؤرية، وورشـة العمل كأدوات أساسية في الورقة لتحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بموضوع البحث.

المقابلات الهيكلية مع المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية:

تـم إجراء 10 مقابلات هيكلية مع ممثلين من منظمات أهلية فلسـطينية ومنظمات دولية تعمل في المجال الزراعي، حيث تم استخدام أسئلة محددة مسبقًا لاستكشاف دور هذه المنظمات في التخفيف مـن الكارثة الإنسـانية المرتبطة بالأمـن الغذائي. تم التركيز علـى نوعية البرامج التـي تقدمها هذه المنظمـات، وأثرها على المجتمعات المحليـة المتضررة من الكوارث، ومدى فعاليـة هذه البرامج في التخفيف من معاناة السـكان والمزارعين والمسـاهمة في توفير الغذاء. كما تم التعرف على التحديات التي تواجه هذه المنظمات في تنفيذ مشاريعها الزراعية وطرق التغلب عليها.

المقابلة مع وزارة الزراعة:

تـم إجـراء مقابلة واحدة مـع وزارة الزراعة بهدف فهم السياسـات الحكومية التي تتبناهـا الوزارة في مواجهـة الكارثة الإنسـانية الحالية المرتبطة بالقطـاع الزراعي بالإضافة إلى التعـرف على دور الوزارة للتخفيف من آثار هذه الكارثة. تم استكشـاف أيضا التعـاون بين الوزارة والمنظمات الأهلية في تنفيذ برامج التخفيف من الكوارث، بالإضافة إلى اسـتراتيجيات الوزارة لدعم المزارعين المتأثرين بالكوارث. كما تم اسـتعراض التحديات التي تواجه الوزارة في هذا السـياق وكيفية التنسـيق مع المنظمات الأهلية والمجتمعات المحلية لتحقيق الأهداف المشتركة.

المجموعة البؤرية:

تـم تنظيم مجموعة بؤريـة واحدة تضم ممثليـن من المنظمـات الأهلية الفلسـطينية. هدفت هذه المجموعة إلى مناقشـة تأثير التـدخلات الزراعية التـي قدمتها المنظمات في التخفيـف من الكارثة، ومدى التنسـيق بينها، ونجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها. تم جمع آراء المشاركين حول التدخلات الأكثر فاعلية، بالإضافة إلى التحديات التي واجهوها في الوصول إلى الدعم المناسب.

ورشة عمل لمناقشة النتائج:

تم تنظيم ورشــة عمل لمناقشة النتائج الأولية للدراسة بمشــاركة ممثلين عن وزارة الزراعة، المنظمات الأهلية، والمنظمات الدولية. تم خلالها عرض البيانات المســتخلصة مــن المقابلات والمجموعة البؤرية، وتقديم تحليل شامل حول دور المنظمات الأهلية والدولية في التخفيف من آثار الكارثة الإنسانية. كما تــم تبادل الــرؤى والأفكار بين جميع المشــاركين مع التركيــز على الحلول الممكن تنفيذها لتحســين استجابة القطاع الزراعي للكوارث الإنسانية.

من خلال هــذه المنهجية، تم الحصول على صورة واضحة ودقيقة لــدور المنظمات الأهلية في قطاع الزراعة في التخفيف من الكوارث الإنســانية. كما ساعدت الأدوات البحثية المستخدمة في توفير فهماً شــاملاً للتحديات والحلول المقترحة التي يمكن تبنيها لتحســين استجابة القطاع الزراعي للكوارث في المستقبل.

أولاً: مصطلحات الورقة

تعريف الكارثة:

الكارثة[1] هي حدث يسبب ضررًا بالغًا للأشخاص، أو الممتلكات، أو الاقتصاد، أو البيئة، بحيث لا يستطيع المجتمع المتضرر التعامل معها بمفرده. تتسبب الكارثة في تعطيل كبير لعمل المجتمع أو جماعة على أي نطاق، نتيجة لتفاعل الأحداث الخطرة مع ظروف التعرض، الضعف، والقدرة، مما يؤدي إلى خسائر وآثار بشرية، مادية، اقتصادية وبيئية. تحدث الكارثة عندما يؤثر الخطر على الأفراد الضعفاء، مما يؤدي إلى وقوع الكارثة بسبب تجمع الأخطار والضعف ونقص القدرة على التقليل من الآثار السلبية. الصيغة الرياضية: (Capacity = Disaster / (Vulnerability + Hazard وتعني (مستوى الهشاشة + مستوى الخطر) مقسوم على القدرة على الاستجابة يساوي حجم الكارثة.

الأزمة الإنسانية:

هي حالة خاصة تنشأ نتيجة لمجموعة من عواقب الخطر وآليات التكيف المتضائلة لدى السكان المتضررين، حيث تتعرض صحة وحياة عدد كبير من الأفراد للخطر. تتسم هذه الحالة بالخصائص التالية[2]:

- الجوع، سوء التغذية. أو انعدام الأمن الغذائي.
- الأمراض أو الأوبئة.
- انعدام الأمن.
- نقص المأوى.
- تزايد عدد الضحايا بشكل مستمر.
- تزداد الأزمة سوءًا دون تدخل خارجي.

الخطر:

الحدث أو الظروف المادية التي يحتمل أن تؤدي إلى وفيات أو إصابات أو أضرار في الممتلكات، أو البنية التحتية، أو خسائر زراعية، أو تدهور البيئة، أو توقف الأعمال. يتحدد الخطر بناءً على المخاطر والضعف.

المهاجرون القسريون:

هم الأفراد الذين أجبروا على الفرار من منازلهم هربًا من العنف المتوقع أو المحقق.

اللاجئ:

هو مهاجر قسري قادر على مغادرة بلده لطلب اللجوء في الخارج ويحظى بحماية وفقًا للقوانين الدولية التي تضمن له حقوقًا وحماية عالية.

النازح الداخلي:

هو مهاجر قسري لم يتمكن من عبور الحدود الوطنية. هناك أكثر من 2 مليون نازح داخلي قطاع غزة جراء هذه الكارثة الإنسانية.

الصمود:

هــو القدرة على "الارتداد" من الصدمات والضغوط، ويقيس قدرة المجتمع أو النظام المعرض للمخاطر على مقاومة، واستيعاب، والتكيف مع، والتعافي من آثار الخطر بشكل فعال، بما في ذلك الحفاظ على الهياكل الأساســية والوظائف الأساســية. وفقًــا لتعريف الأمم المتحدة[3] يشــمل الصمود القدرة على التعافي وإعادة بناء الهياكل من خلال إدارة المخاطر.

الهشاشة:

الجذر اللاتيني لكلمة "الهشاشة" يعني "الضعف"، وهو مقياس لمدى قدرة كائن أو مجموعة أو مجتمع أو دولة على تحمل عواقب الخطر. يمكن أن تكون نفس الأحداث بسيطة في بعض البلدان بينما تعتبر كارثــة كبيــرة في بلدان أخــرى. وتعتمد الهشاشــة على مجموعة مــن العوامل الماديــة، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، ويمكن تقليلها أو زيادتها من خلال اتخاذ إجراءات مختلفة.

1. Coppola, D. P. (2015). Introduction to International Disaster Management. 3rd edition. Butterworth-Heinemann.
2. هيئة الأمم المتحدة للحد من المخاطر (UNDRR)
3. لجمعية العامة للأمم المتحدة. (2016). "التعريف الرسمي للصمود في سياق إدارة المخاطر." الأمم المتحدة.

ثانياً: تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع الزراعي في قطاع غزة بشكل عام

تُعتبر حرب الإبادة الجماعية الأخيرة على قطاع غزة الأعنف والأشد في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تجاوز كل الحدود من حيث نطاق الاستهداف، وطول الفترة الزمنية، وطبيعة الأسلحة المستخدمة. فقد جاء هذا العدوان ليشكل تحولًا نوعيًا في سياسات الاحتلال تجاه القطاع، مما ترك آثارًا مدمرة على مختلف القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية في غزة.

من حيث نطاق الاستهداف، شمل هذا العدوان جميع مناطق قطاع غزة بلا استثناء، حيث طالت الهجمات كافة القطاعات الاقتصادية، بدءًا من القطاع الزراعي والصناعي وصولًا إلى الخدمات العامة. كما لم تقتصر الاعتداءات على الممتلكات الخاصة فقط، بل طالت البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمنازل، إضافة إلى تدمير شبكات المياه والصرف الصحي التي تشكل العمود الفقري للحياة اليومية في القطاع.

أما من حيث فترة الاستهداف، فقد شكل العدوان الأطول في تاريخ الصراع، حيث استمر لمدة تتجاوز 14 شهراً متواصلاً دون توقف. هذا التمدد الزمني الطويل يزيد من تعقيد الأضرار الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها سكان القطاع، حيث تزامن العدوان مع تدمير ممنهج لكل المقومات الحياتية، مما جعل الوضع أكثر قسوة.

من تداعيات العدوان، أدى الهجوم إلى نزوح جماعي لعدد كبير من السكان، حيث تركزوا في شريط ساحلي ضيق يمتد بين خانيونس والنصيرات على مساحة لا تتجاوز 40 كيلومترًا مربعًا. هذا التكدس السكاني في مساحة محدودة أدى إلى الضغط الهائل على الموارد الأساسية، وجعل من المستحيل على الإنتاج الزراعي المحلي تلبية احتياجات السكان من الغذاء، ما فاقم من معاناتهم.

وتزداد الكارثة الإنسانية سوءاً في قطاع غزة خاصة مع عرقلة العمليات الإنسانية في جميع أنحاء القطاع بسبب القيود المستمرة من قبل سلطات الاحتلال على الوصول، مما أدى إلى الحد بشدة من تسليم المواد الغذائية والمساعدات الطبية وإمدادات الوقود الأساسية وتفاقم الظروف الإنسانية المزرية بالفعل.

ومما فاقم من الأزمة الإنسانية الحالية في قطاع غزة استمرار العدوان إلى جانب الإغلاق الكامل للمعابر وزيادة حصار القطاع ومنع دخول السلع الغذائية بمختلف أنواعها مما أدى إلى ارتفاع هائل في أسعارها وصل إلى 1000% حسب تقديرات برنامج الغذاء العالمي مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية بشكل دراماتيكي والنتيجة انعدام الأمن الغذائي لأول مرة لأكثر من 90% من سكان قطاع غزة الذي سيعاني جزء كبير منهم من المجاعة حسب التقرير.

أدى هذا العدوان إلى تداعيات خطيرة لم يسبق لها مثيل على الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة بنسبة 86% في النصف الأول من عام 2024. بينما اشتد نقص السيولة النقدية في القطاع، مما أثر على توصيل المساعدات، والتحويلات المالية، والأمن الغذائي، والوصول إلى الخدمات الأساسية[4].

4. World Bank. 2024. Note on the Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy – December 2024.

الأضرار على مستوى القطاع الزراعي

تعمد الاحتلال منذ اليوم الأول للعدوان على قطاع غزة إلى تدمير البنية التحتية الزراعية، حيث استهدف ودمـر الأراضـي الزراعية، آبار المياه، مـزارع الدواجن والأبقار، وقـوارب الصيد. ولا تـزال عمليات التقييم مستمرة، إذ لم يتم بعد تحديد الأضرار النهائية التي خلفها العدوان في هذا القطاع الحيوي.

وقد بلغت مسـاحة الأراضي الزراعية قبل العدوان في قطاع غـزة حوالي 150,530 دونم[5]، حيث تمثل البستنة الشجرية 59% من المساحة المزروعة الإجمالية بواقع 88,000 دونم. تلتها محاصيل الخضروات التي تقدر مسـاحتها 32,000 دونم وبنسبة 21% والمحاصيل الحقلية بمساحة 30,000 دونم وبنسبة تقريبا 20% من المساحة المزروعة.

لقد أسـفر العدوان عن تدمير حوالي 63,020 [6] دونم من البسـتنة الشـجرية، أي ما يعادل 71.2% من إجمالي المسـاحة المزروعة، كما دمرت 20,050 دونم من المحاصيل الحقلية بنسـبة 67.1%، بالإضافة إلى 18,750 دونم من الخضروات بنسبة 58.5%.

نسـبة الضرر هي الأعلى في البسـتنة الشجرية حيث شـكلت حوالي 60% من الضرر الكلي كما هو موضح بالشكل ادناه:

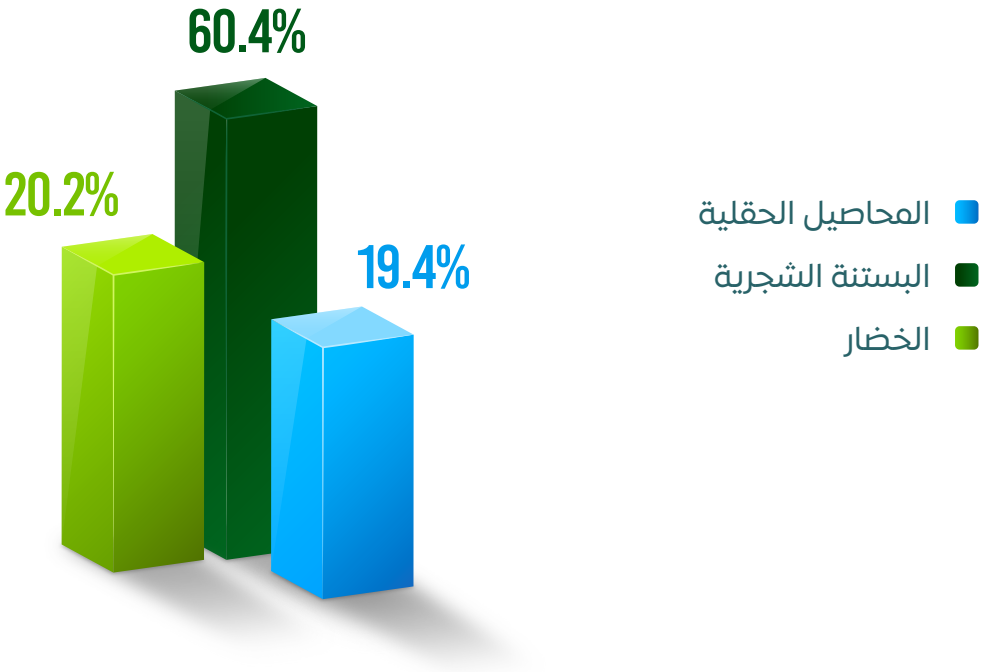

فيمـا يتعلق بواقع الأراضي الزراعية في محافظات قطاع غزة، كانت البسـاتين والأشـجار المثمرة في محافظة غزة الأكثر تضررا، حيث تضرر حوالي 86.2% من المسـاحة المزروعة التي انخفضت من 21,100 دونـم قبل العدوان إلـى 2,930 دونم فقـط حتى تاريخ تقييم الأضـرار. كما تضررت نسـبة كبيرة من الدفيئـات الزراعية، وهو ما يفاقم من معانـاة المزارعين الذين كانوا يعتمدون على هذه المشـروعات لتلبية احتياجات السوق المحلي من الخضروات.

5. FAO UN sat, Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip October 7th, 2023, to September 1st, 2024.

6. FAO UN sat, Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip

أضرار الدفيئات الزراعية:

أدى العدوان إلى تضرر حوالي 32% من الدفيئات بشكل كلي أو جزئي حيث تضرر 4260 دونم من أصل 13050 دونم من الدفيئات مزروعــة بمختلف المحاصيل في قطاع غزة وكانت محافظة خانيونس هي الأكثر تضررا من حيث المساحة (2170 دونم من أصل 5190 دونم).

حجم الضرر في الفيئات بالدونم حسب المحافظة ونسبتها:

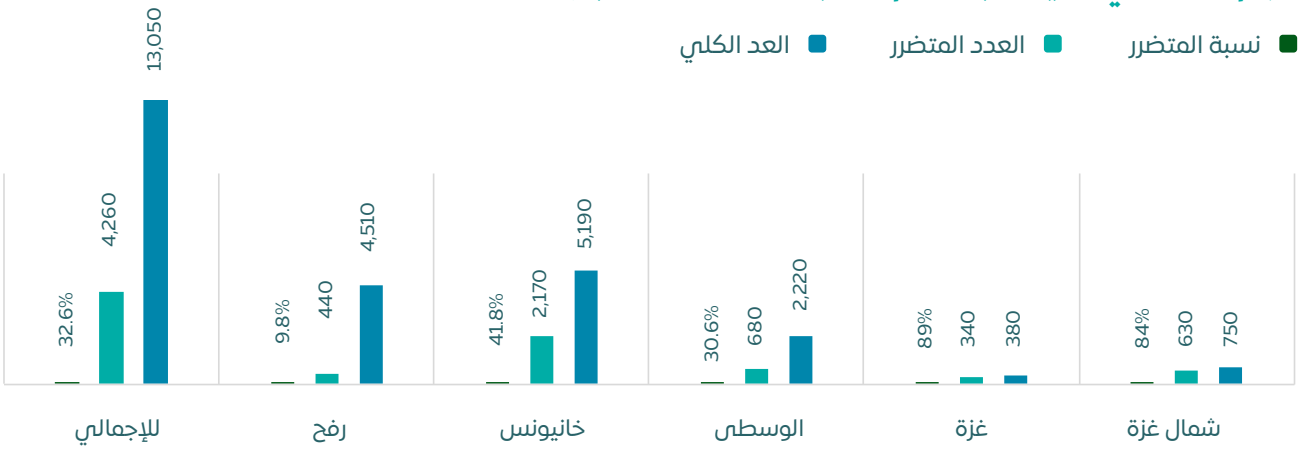

البنية التحتية:

بناءً على آخر تقييم أعدتــه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" فإن الحظائر المنزلية ومزارع الدواجــن هي أكثر البنى التحتية الزراعية تضررا، حيث تضــررت (606) حظيرة، يليها مزارع الدجاج اللاحم بواقع (538) ثــم مزارع الأغنام 527مزرعة متضــررة. كما طالت الأضرار المســتودعات الزراعية والمخازن الزراعية والبرك. محافظة خانيونس لديها أكبر عدد من البنى التحتية الزراعية المتضررة (1496 ضرر) كما هو موضح في الشكل أدناه:

292 مستودع زراعي	527 مزرعة أغنام	538 دجاج لاحم	606 حظائر منزلية	80 مزارع طيور أخرى
160 مخزن زراعي	213 ملجأ حيواني	214 بركة	15 مزرعة حبش	28 مزرعة أرانب
28 مورد مستلزمات زراعية	59 مزرعة أبقار	11 مزرعة عجول		

تقييم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية (سبتمبر 2024).
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة FAO

الضرر في الخلايا الشمسية:

بلـغ إجمالــي عدد الألواح الشمســية المتضــررة 176035 متر مربــع بنســبة (73.1%). وكانت محافظة خانيونس من الأكثر تضررا بواقع 83500 متر مربع بنسبة بلغت حوالي 84%، وأكبر نسبة ضرر سجل في محافظة غزة بـ 98% كما هو موضح في الشكل أدناه.

تقيم الضرر في الخلايا الشمسية في قطاع غزة حتى تاريخ 29 مارس 2024

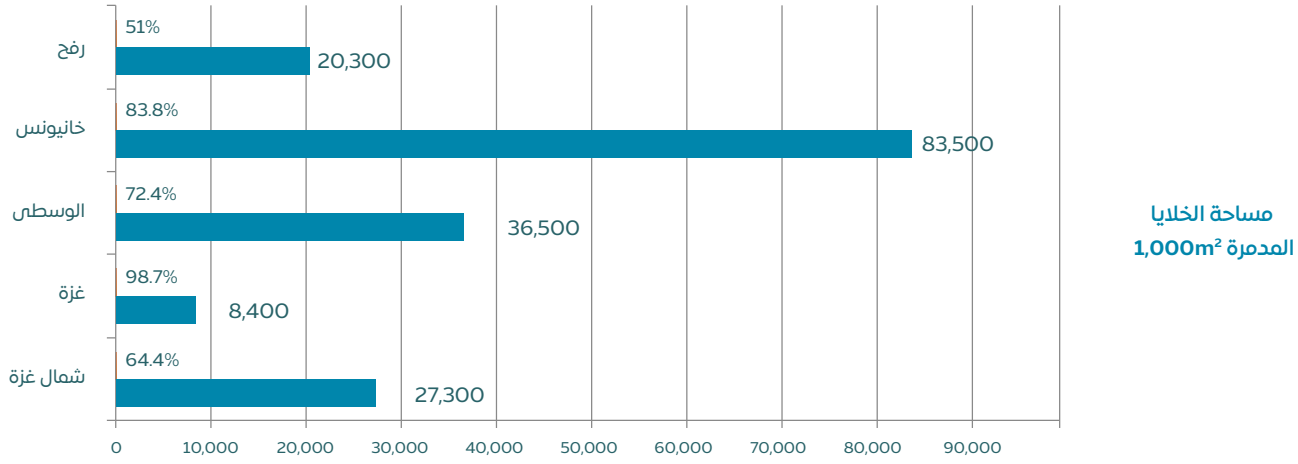

نسبة الضرر في الآبار الزراعية:

يبلغ إجمالي عدد الآبار الزراعية المتضررة في قطاع غزة 1188 بئراً (52.5%). محافظة غزة لديها أكبر عدد من الآبار المتضررة (413 من أصل 609، بنسبة 67.8%).

حجم الضرر في الأبار حسب المحافظات ونسبتها

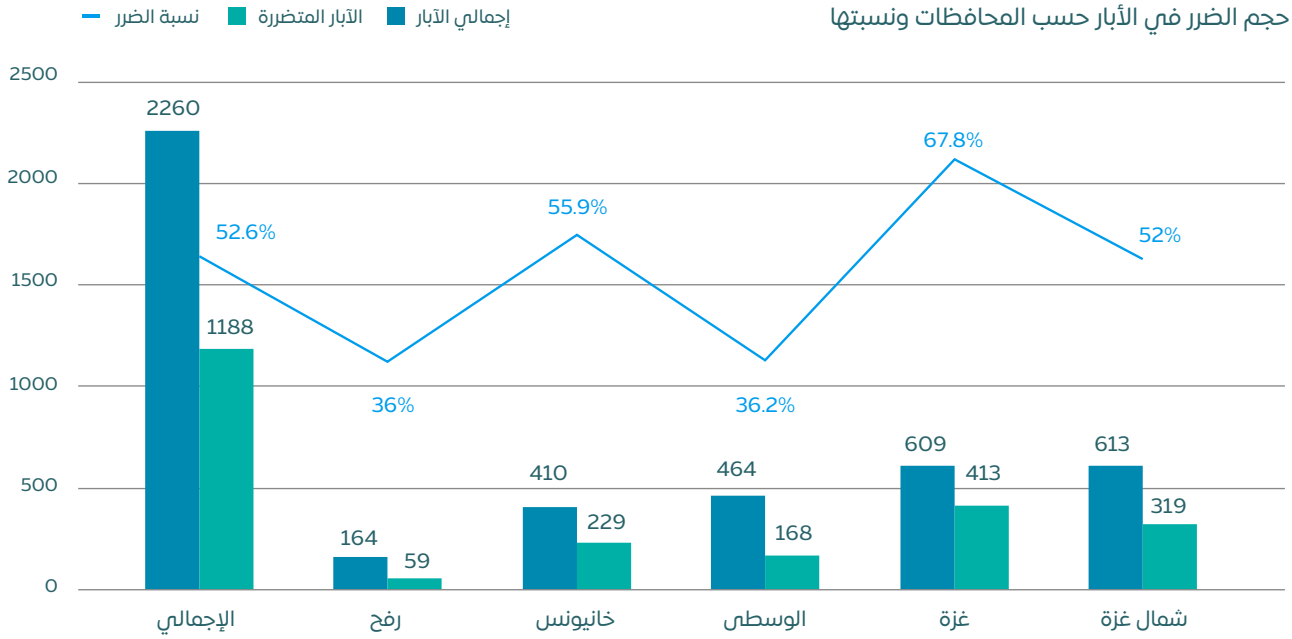

الخلاصة: إن العدوان الإســرائيلي الأخير قد ألحق أضرارًا هائلــة بالقطاع الزراعي في غزة، حيث تضررت معظــم المحاصيــل الزراعية، بما في ذلك الأشــجار المثمرة والخضروات، ممــا أدى إلى تدهور حاد في القدرة على تلبية احتياجات الســكان الغذائية. كما أن تدميــر البنية التحتية الزراعية قد يعوق أي جهود لإعادة إعمار القطاع الزراعي في المســتقبل القريب، مما يزيد من تعقيد الأزمة الإنسانية التي يعيشها سكان قطاع غزة.

مدى توفر المعدات والأدوات اللازمة للإنتاج الزراعي والحيواني وقدرة المزارعين والمربين على الوصول إليها

يعاني القطاع الزراعي من تحديات كبيرة تتعلق بنقص حاد في البنية التحتية الضرورية للإنتاج الزراعي والحيواني، وذلك نتيجة للدمار الممنهج الذي تسبب به الاحتلال. فقد طالت عمليات التدمير مزارع الأبقار، مزارع الدواجن اللاحمة والبياضة، بالإضافة إلى تدمير معظم مزارع الأغنام والماعز، مما أسهم في تراجع إنتاجيــة القطاع بشــكل ملحوظ. وقد أدى هذا الدمــار إلى تقليص عدد الحيوانات بشــكل كبير، وترك المزارعين والمربين في مواجهة صعوبات جمة في إعادة بناء مشاريعهم الزراعية.

فيما يخص المعدات الزراعية، يعاني القطاع من نقص حاد في أدوات الزراعة الأساســية مثل المحاريث وآلات الزراعــة الحديثــة. كما يعاني المزارعون من شــح كبير فــي الوقود، بما في ذلك الســولار الذي يُســتخدم لتشــغيل المضخات والآبار الزراعية. نتيجة لهذا النقص، أصبح العديد من المزارعين غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم أو زراعتها بالشكل المناسب، ما أثر سلباً على الإنتاجية الزراعية.

علاوة على ذلك، يواجه المزارعون نقصاً مهماً في أدوات المشاتل الزراعية، حيث تعاني المشاتل من قلة التربة الخاصة بزراعة الشــتلات (مثل البيتموس[7])، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البذور بشكل غير مسبوق. فقد ارتفعت أسعار بعض الأصناف بنحو عشرة أضعاف، ما جعلها غير متاحة لكثير من المزارعين[8].

من جهة أخرى، يعاني القطاع الزراعي من نقص كبير في الأســمدة، ســواء العضوية أو الكيميائية، ما أدى إلى زيادة أسعارها بشكل ملحوظ[9]. هذا النقص أسهم في تأخير أو تقليص دور الأسمدة في دعم نمو المحاصيل، مما أثر على الإنتاجية الزراعية بشكل عام.

في هذا السياق، لم يتمكن العديد من المزارعين من تلبية احتياجاتهم الأساسية من مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى عدم تنفيذ الجدول الزمني الزراعي والعناية بالمحاصيل بشكل مناسب. هذا التأخير أفضى إلى تراجع في الإنتاجية بنحو 20% تقريباً، ما يزيد من معاناة القطاع الزراعي.

أمــا في القطاع الحيواني، فقد كانت الظروف أكثــر صعوبة، حيث واجه المربون نقصاً حاداً في الأعلاف اللازمة لتغذية أكثر من 2 مليون دجاجة لاحمة وحوالي مليون دجاجة بياضة. وبسبب هذا النقص، تأثرت سلاســل الإنتــاج فــي كلا القطاعين بشــكل كبير، حتــى اختفى الإنتــاج المحلي من الدجــاج اللاحم والبيض[10].

كمــا تأثر قطاع اللحوم الحمراء بشــكل بالغ، حيث لــم تتوفر الأعلاف اللازمة لتغذيــة القطعان. وتُعتبر الأغنــام والماعز التي تعتمد على الرعي المحلي هي الوحيدة التي نجت جزئياً من هذه الأزمة. وبذلك، اختفى الإنتاج المحلي للحوم الحمراء من السوق المحلي، ما أثر على استقرار أسعار اللحوم بشكل عام.

الخلاصة: يشــير الوضع الحالــي إلى أزمة مركبة يعاني منها القطاع الزراعــي والحيواني نتيجة للنقص الحاد فــي المعدات والموارد اللازمة ونقص في الإنتاجية أدت إلى انقطاعات مســتمرة في سلســلة الإمدادات الغذائية تســببت في زيادة أســعار الســلع الزراعية والحيوانية بصورة غير مسبوقة والنتيجة تفاقــم الأزمة الاقتصادية في المنطقة وزيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتعرض جزء كبير من السكان للجوع والمجاعة.

7. البيتموس: هي تربة مُعالَجة صناعياً ومناسبة للنباتات الداخلية، تتميز بخفة الوزن وقدرة قوية على الاحتفاظ بالمياه ويمكنها أيضًا دعم مسامية التربة والحفاظ على الجدران.
8. مقابلة مع أحد أصحاب المشاتل.
9. المقابلات الهيكلية مع المنظمات الأهلية والدولية.
10. مقابلة هيكلية وزارة الزراعة.

تدخلات المنظمات الأهلية الفلسطينية للتخفيف من الكارثة

تحــاول المنظمات الأهلية الفلســطينية التخفيف من آثار الحــرب ومواجهة الكارثة الإنســانية ودعم القطاع الزراعي في غزة من خلال تعزيز قدرة الســكان والمزارعين على الصمود والتعافي من الكارثة الإنسانية التي يعاني منها سكان القطاع على النحو التالي:[11]

1. إغاثة عاجلة وتوفير الاحتياجات الأساسية:

اقتصــرت تدخلات معظــم المنظمات في البداية على توزيع مياه الشــرب وسلال غذائية للنازحين في أماكن تواجدهم وحســب الإمكانيات المتاحــة وهذا ما فعلته معظم المنظمــات الأهلية مثل جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية"، واتحاد لجان العمل الزراعي، مركز العمل التنموي - معا، جمعية النخيل في مدينــة خانيونس وكذلك المنظمات الدولية مثل أوكســفام والعمل ضد الجــوع والإغاثة الأولية الدولية وكثير من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

2. التعاون مع المنظمات الدولية لجلب المساعدات النقدية والتقنية للقطاع الزراعي في غزة:

تقــوم بعض هذه المنظمات بالعمل على تأمين احتياجات الســكان من الغذاء، عبر اســتراتيجيات مثل: توزيع أشــتال وبذور في مناطق النزوح وكذلك إنشاء حدائق منزلية حيث توفرت مساحات محدودة عند بعض السكان والنازحين.

3. تقديم مدخلات الإنتاج:

عمدت بعــض المنظمات الأهلية على تقديم الدعم للمزارعين، مثل توفير البذور، الأســمدة، والمعدات الزراعيــة اللازمة لتأمين الإنتاج. أهم المنظمات التي ســاعدت في تقديــم هذه المدخلات هي جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" واتحاد لجان العمل الزراعي ومركز العمل التنموي-معا. وقامت جمعية النخيل الفلسطينية للتنمية والتطوير بتقديم أدوية زراعية وأسمدة ودفيئات لـ 100 مزارع.

4. إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية:

تعاونت بعض المنظمات الأهلية مع الجهات المحلية والدولية لإعادة تأهيل بعض الآبار وتقديم الدعم لتوزيع شــبكات الري وتأهيل بعض الخلايا الشمسية، ولكن على نطاق محدود. قامت بعض المنظمات الدولية مثل أوكسفام بتأهيل بعض المشاتل في خانيونس ودير البلح وصيانة خطوط المياه الناقلة.

5. التدريب والدعم الفني:

عمــدت بعض المنظمات الأهلية مثل جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية" إلى تدريب المهندســين الزراعيين على تقنيات التكيف وتحديــد الاحتياجات للمزارعين حول كيفية التكيف مع الظروف الطارئة، وزراعــة محاصيــل بديلة، واســتخدام تقنيات الزراعة المســتدامة التــي يمكن أن تكــون أكثر مقاومة للصدمــات. كما عملت تلــك المنظمات (مثل الإغاثة الزراعية) على تنظيــم المجتمعات من خلال تكوين لجــان للحماية المجتمعيــة[12] وتأهيلها من خلال بنــاء قدراتها في كيفية التعامل مــع المخلفات وإدارة النزاعات والحد من ظاهرة السرقة للمساعدات الإنسانية وإدارة المخاطر وطرق تمثيل المجتمعات أمام المنظمات المحلية والدولية.

6. دعم الحقوق والمناصرة:

- تعمل المنظمات الأهلية الفلسـطينية على القيام بعدة حملات لمناصرة حقوق المزارعين والفئات المتضـررة من الحرب، بما في ذلك توفير الدعم القانوني للمزارعين الذين فقدوا أراضيهم أو تعرضوا لانتهاكات ونشر المواد الإعلامية التي ترصد حجم الأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي بالإضافة لتنظيم الورشـات والحلقات الإذاعية من أجل الضغط على الاحتلال للتوقف عن اسـتهداف القطاع الزراعـي وإتاحـة الفرصة للمنظمـات الأهلية والمنظمـات الدولية للتدخل من أجـل انقاذ القطاع الزراعي من التدمير بشكل كامل.
- المشـاركة في المؤتمرات والملتقيات العالمية مثل "المنتدى العالمي لشعوب الصيد" واستعراض معاناة المزارعين والصيادين نتيجة عدوان الاحتلال الذي يسـتهدفهم بشـكل مباشر ويعيق عملهم ووصولهم الآمن للبحر والمناطق الزراعية.
- كما نظـم اتحاد لجان العمل الزراعي حملة دعم ومناصرة تسـعى إلى زيـادة الوعي الدولي حول الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة والضغط على الأطراف المعنية للعمل على وقف الحرب ولتقديم الدعم المناسب وخاصة للقطاع الزراعي.

11. المقابلات الهيكلية مع المنظمات الأهلية والدولية.
12. مقابلة هيكلية مع الإغاثة الزراعية.

أهم المعوقات التي تواجه المنظمات العاملة في القطاع الزراعي

تواجه المنظمات الأهلية والمنظمات الدولية الكثير من المعوقات المادية والبشرية والسياسية لإدارة الكوارث عرقل و لايزال جهودها لمساعدة النازحين والمزارعين أهمها:

- كثافة العدوان غير المسبوقة وشموليته لكافة المناطق والأراضي في قطاع غزة، بالإضافة إلى عدم توفر الأمن والخطر على الحياة المستمر.
- كثرة النزوح سواء للمواطنين أو المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، مما شكل تحدياً رئيسياً لاستمرار الدعم والتواصل مع الفئات المستهدفة.
- الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي، وغياب دور الحكومة ووزارة الزراعة خاصة في بداية العدوان أثر بشكل كبير على عملية التنسيق وإدارة التدخلات إلى أن تم تشكيل اللجنة العليا لإدارة القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)[13].
- عدم توفر فرص لتشغيل الكوادر المؤهلة، وحجم التمويل المحدود، ونقص الكادر البشري، وقلة المصادر المالية وارتباطها بالقرارات السياسية بشكل مباشر.
- انحسار المساحة الزراعية إلى أقل من 10%[14] من المساحة الزراعية الكلية جعلت التدخلات محدودة في تلك المناطق فقط.
- غياب موارد المياه التي تعتمد على الآبار الجوفية والمضخات الغاطسة في ري المحاصيل الزراعية في ظل ندرة الوقود وارتفاع سعره مما قلص حجم التدخلات حيث اقتصرت على أولئك المزارعين الذين لديهم مصدر للطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسة ومصدر خاص للمياه.
- ندرة مدخلات الإنتاج وأهمها البذور والأسمدة والمبيدات والأغطية البلاستيكية للدفيئات وارتفاع أثمانها مما شكل عائقاً كبيراً يواجه كثير من التدخلات.
- ضعف التمويل المتاح وقلة المصادر المالية وارتباطها بالقرارات السياسية للممولين بشكل مباشر يجعل المنظمات الأهلية عرضةً لعدم تطبيق كافة بنود الخطط الموضوعة.
- اعتمدت كافة التدخلات على التمويل الخارجي جعل تنفيذها مرتبط بأولويات الممول.

13. تم تشكيلها بتاريخ 9 مايو 2024 بقرار من وزير الزراعة الفلسطيني أ.د. رزق بشير سليمية.
14. مقابلة هيكلية مع السيد حسام الخطيب -عضو لجنة الطوارئ العليا لوزارة الزراعة.

الخلاصة

01

انتهاك الاحتلال لكافــة المعاهدات والاتفاقيات الدولية أثناء الحروب واســتهداف العاملين فــي المجال الإنســاني شــكل عائقــاً أمــام تقديم المســاعدات لكافــة الأماكــن وكافة المستفيدين.

02

حجــم وكثافة حرب الإبادة الجماعية التي يشــنها الاحتلال يتجاوز قدرة كافة المنظمات على تنفيذ خطط الطوارئ المعدة مســبقا، مما أثر على ســرعة التــدخلات وكفاءتها التي بدأت متأخرة في ظل احتياجات السكان المتزايدة.

03

تدمير وتضرر البنية التحتية مثل شــبكات الكهرباء والخطوط الناقلة والطرق الزراعية وتدمير مقرات المنظمــات الأهلية ونزوح معظم العاملين فيها وفقدانهــم بيئة العمل ومتطلباتها، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي وخدمات الاتصالات والإنترنت عقد من عملية التواصل والاتصال وأعاق بشكل جدي عمليات التنسيق.

04

اقتصــرت تدخلات معظم المنظمات الأهلية في بداية حرب الإبادة على الاســتجابة الطارئة مثــل توزيع سلال غذائية عاجلــة للنازحين في أماكن نزوحهم المختلفة وحســب الإمكانيات المتاحة وفي ظل الظروف الأمنية المعقدة والخطرة.

05

معظــم التدخلات تم تصميمها بناء على تقييم منفرد، حيث تقوم المنظمة بنفســها بتحديد الاحتياجات واقتــراح التدخلات بعيداً عن خطــة حكومية موحدة وشــاملة لكافة المنظمات الأهلية أو خاصة بالقطاع الزراعي.

06

محدوديــة الوعي بالمخاطر والكوارث وإدارتها، حيث لم يســبق التعامل مع كارثة بهذا الحجم مــن قبل جميــع المنظمات الأهلية، بالإضافــة إلى نقص الخبرة لــدى المنظمات في مجال الاســتجابة للكوارث والأزمات ونقص الكادر البشــري شــكل عائقاً مهماً في إدارة التدخلات بشكل أكثر فعالية لدى جزء مهم من المنظمات.

07

بالرغــم من اعتماد بعض المنظمات على الإجــراءات الوقائية لمنع حدوث أو تكرار الأزمة في القطاع الزراعي، منها تحســين البنية التحتية لبعض المنشــآت الزراعية، ومساعدة المزارعين قبــل وبعد الأزمة إلا أن هذه الكارثة تجاوزت كافــة التوقعات والخطط وتجاوزت قدرة كافة المنظمات على التأهب والاستعداد والتخفيف من تبعاتها وتأثيرها.

08

الأهميــة الحتمية لتوافر المعلومات الكافية والدقيقة ذات العلاقة بأزمة القطاع الزراعي من أجل تحسين كفاءة التدخلات، من خلال توفير البيانات، حيث قلة المعلومات المتوفرة وضعف التواصل والتنسيق أثر بشكل سلبي على عملية بناء وتنفيذ التدخلات اللازمة.

09

تبين أن جميع الأنشــطة المتخذة من قبل المنظمات الأهليــة تهدف إلى توفير الغذاء على نطاق محدود مــن خلال السلال الغذائية الطارئة، ولكن الوصول إلــى الغذاء لجميع الفئات يبقى صعباً بســبب ضعف القدرة الشرائية لدى السكان بسبب البطالة وتفشي الفقر الذي بلغ مســتويات غير مســبوقة في قطاع غزة وهذا ما يفســر ارتفاع مســتوى انعدام الأمن الغذائي بالرغم من كافة الإجراءات المتخذة.

10

هناك أهمية كبيرة للتعاون والتنسيق بين إدارات المنظمات الأهلية من أجل مواجهة الأزمات ضمــن مجموعة من الخطــط لإدارة الأزمات وبالتشــاركية مــع مختلف المنظمــات المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية.

11

تعمل المنظمات في إطار التنســيق والتشبيك مع وزارة الزراعة الفلسطينية وسلطة المياه الفلســطينية من أجل تطوير البنية التحتية المائية كالحصاد المائي ومحطات المعالجة من حيث المســاعدة في تقديم المشــاريع التي تتعلق بالآبار وتحلية المياه واستخدامها سواء للزراعــة أو الاســتخدام الأدمي ومراقبة جــودة المياه وتحليلها، بالإضافــة لموضوع الحصاد المائي للدفيئات وبرك التجميع.

12

سعي جميع الجهات المعنية لتجنيد التمويل من أجل تنفيذ المشاريع التي تخدم قطاع الأمن الغذائي ولا ســيما المشــاريع الزراعية، حيث يتم التنسيق والتشــبيك مع المنظمات الأهلية المحليــة والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في تحديد وتنفيذ عدد من المشــاريع الزراعية النوعية.

التوصيات

من التوصيات التي تساهم في تحسين استجابة المنظمات وتنظيمها، بما يضمن تحقيق استدامة للأمن الغذائي والقطاع الزراعي، ويمكن تعزيز دور المنظمات الأهلية في التخفيف من حجم الكارثة الإنسانية الناتجة عن حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وبالتالي تحقيق تعافٍ طويل الأمد للقطاع الزراعي.

حيث يتطلب ذلك استجابة منسقة بين المنظمات المحلية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، ودعماً موجهًا للقطاع الزراعي من خلال استراتيجيات تستهدف إعادة التأهيل، تعزيز الصمود، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. حيث أكدت جميع المنظمات على أهمية دعم وتطوير القطاع الزراعي لدوره في توفير الغذاء.

أولاً: إدارة الأزمات والكوارث:

- ضرورة وجود خطة طوارئ متكاملة معدة بشكل مسبق تكون أكثر مرونة وسرعة في التنفيذ، وتتناسب مع متطلبات الوضع المتغير في غزة استعداداً لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له القطاع الزراعي، حيث تتضمن هذه الخطط الجهوزية والتأهب والاستجابة والتعافي، تشمل هذه الخطة عناوين واضحة للتواصل والتحرك خلال الأزمة وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها.

- تشكيل فرقاً متخصصة ذات كفاءة وقدرة عالية للتعامل والتدخل في الأزمات، سواء من حيث القدرات الفنية والنفسيةً، والإصرار على تنفيذ الأوامر المتخذة، مع مراعاة الأخطار المحتملة وتجنبها.

- تشكيل وتدريب فريق لإدارة الأزمات والحالات الطارئة وتحديد الواجبات والمهام المنوطة بكل منهم لتكون بمثابة إطار عام لتنفيذ الخطط وقت حدوث الأزمات.

- تحسين وتعزيز قدرة المنظمات الأهلية على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ المستقبلية.

- ضرورة متابعة عمليات المراجعة والتقييم لأداء الفرق الخاصة بإدارة الأزمات، للتأكد من أن الاستجابة والفاعلية ملائمة وبالمستوى الذي يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة من عمل الفرق.

ثانياً: تعزيز التنسيق بين المنظمات الأهلية والمنظمات الدولية:

- ضرورة توافر سياسات أكثر فعالية في التوعية بالكوارث والأزمات بمشاركة الوزارات المعنية والبلديات والمدارس والجامعات وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

- بناء علاقات وطيدة بين مختلف المنظمات ذات العلاقة بهدف التغلب على الأزمات المتعلقة بالأمن الغذائي وتقديم المساعدات العاجلة والعمل في أوقات الطوارئ.

- تحسين التنسيق بين المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية من خلال قطاع الأمن الغذائي تحت مظلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية "الأوتشا"، وضرورة المشاركة الفعالة من قبل وزارة الزراعة، بالإضافة إلى إنشاء منصات مشتركة لتبادل المعلومات وتنظيم الجهود.

- تجنب الازدواجية في الأنشـطة وضمان توزيع المسـاعدات والموارد بشكل عادل وفعّال من خلال إنشـاء قاعدة بيانات وتحديد الأولويات والالتزام بها مـن خلال وزارة الزراعة وقطاع الأمن الغذائي FSS في الأوتشا.

» ثالثاً: إعادة بناء وتحديث البنية التحتية الزراعية:

- يجب أن تتضمن خطط "إعادة الإعمار لقطاع غزة" الأولوية لاسـتدامة الزراعة وزيادة قدرة المزارعين على التكيف مع الظروف الصعبة باسـتخدام تقنيات زراعية مرنـة تهدف إلى التكيف مع التحديات السياسـية والبيئيـة والمناخية المتغيـرة، وتعزيز قدرة النظـام الزراعي على الصمـود أمام هذه التحديات. حيث تشـمل هذه التقنيات مجموعة من الابتكارات التي تسـاعد على تحسـين إنتاجية الزراعة وتقليل التأثيرات السلبية على الزراعة والبيئة.

- الاسـتعداد لمرحلة التعافي لإعادة بناء الأنظمة الزراعية ويتضمن مرحلة إعادة التأهيل التي تهدف إلى اسـتعادة الوضع الطبيعي أو تحسـينه من خلال خطط مدروسة تركز على جوانب عديدة مثل الأمن الغذائي، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحياة الأفراد.

- إعـادة تأهيل الأراضـي الزراعية والطرق الزراعيـة ومزارع الدواجن والأبقـار، وكذلك محطات المياه المعالجة.

- إعادة التفكير في النمط الزراعي المسـتقبلي بحيث نتجه إلى محاصيل أكثر اسـتدامة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة البسيطة والمتاحة، وتلبي حاجة السوق المحلي وتعتمد في الري على المياه المعالجة، وتكون إنتاجيتها مرتفعة وتحل محل الواردات وهذه مسـؤولية الحكومة بالدرجة الأولى بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمزارعين والقطاع الخاص.

» رابعاً: دعم المزارعين المتضررين ماليًا وتقنيًا:

- تمكين المزارعين من إعادة بناء مشـاريعهم الزراعية بشـكل سـريع وفعال، وتخفيف العبء المالي عنهم.

- توفير دعم مالي مباشـر للمزارعين المتضررين من الحرب، بالإضافة إلى تقديم المسـاعدات العينية مثل البذور، الأسمدة، والمعدات الزراعية.

» خامساً: مناصرة حقوق المزارعين والمجتمعات المتضررة:

- تكثيـف حملات المناصـرة لحقوق المزارعيـن ورفع الوعي حول آثـار الحرب الكارثيـة على القطاع الزراعي، والعمل على الحصول على تعويضات عادلة للمزارعين الذين فقدوا أراضيهم أو ممتلكاتهم الزراعية.

- الضغط على المجتمع الدولي لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الزراعية المستدامة في مرحلة ما بعد الحرب.

سادساً: تعزيز القدرة على الصمود والتعافي طويل الأمد:

- ضمان تدفق الدعم المالي الكافي لإعادة تأهيل القطاع الزراعي، بما في ذلك المشاريع التي تركز على دعم المزارعين ومساعدة المجتمعات الريفية في التعافي.
- تحقيق العدالة للمزارعين الذين تعرضوا للخسائر وتوفير الدعم القانوني لهم في مراحل التعافي.
- وضع استراتيجيات للتعافي طويل الأمد تشمل بناء القدرة على الصمود للأسر الزراعية، مثل دعم المشاريع الزراعية الصغيرة، وتحسين سبل العيش من خلال الزراعة المنزلية.
- ضمان استمرار الأمن الغذائي على المدى الطويل وتعزيز قدرة المجتمع الزراعي على التكيف مع الأزمات المستقبلية.

سابعاً: تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للمزارعين والعائلات:

- توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للمزارعين وأسرهم للتعامل مع آثار الحرب النفسية والاجتماعية.
- تقليل الآثار النفسية الناتجة عن الخسائر والدمار، ودعم المجتمع في استعادة توازنه الاجتماعي والنفسي، مما يساهم في استعادة النشاط الزراعي بشكل أسرع.

ثامناً: الاستثمار في الابتكار التكنولوجي والرقمنة في القطاع الزراعي:

- تشجيع المزارعين على استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة في الزراعة مثل استخدام التطبيقات الزراعية التي تساهم في تحسين الإنتاج وتسهيل الوصول إلى الأسواق.
- تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل التكاليف، بما يساهم في استدامة القطاع الزراعي في غزة.

تاسعاً: دعم حوكمة القطاع الزراعي والمنظمات العاملة فيه:

- تعزيز حوكمة المنظمات العاملة في القطاع الزراعي كشرط أساسي لدعم القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته والمساهمة بشكل أكبر في توفير الغذاء بأسعار معقولة.
- دعم التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي وتفعيل المؤسسة الوطنية للإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وتقديم إعفاءات ضريبية من الرسوم والجمارك.
- تبني مفهوم السيادة الغذائية الذي يعزز الاعتماد على الموارد المحلية ويعزز صمود الشعب والمزارعين.

المراجع

منظمة الغذاء العالمي: تقييم جديد للأمن الغذائي في غزة يشير إلى استمرار خطر المجاعة وسط القتال المستمر وتقويض عمليات الإغاثة. 7 أكتوبر 2024
https://ar.wfp.org/news/new-gaza-food-security-assessment-sees-famine-risk-persisting-amid-ongoing-fighting-and

تعريفات أساسية للمفاهيم المتعلقة بمواضيع الحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR: https://www.undrr.org/ar/terminology .

References

Coppola, D. P. (2015). Introduction to International Disaster Management. Third edition. Publisher: Butterworth Heinemann.

Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for September - October 2024 and Projection for November 2024 - April 2025: https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157985/?iso3=PSE

Agricultural Damage Assessment in the Gaza Strip from October 7th, 2023, to September 1st, 2024. Author: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd2592en

شبكة المنظمات الأهليـة الفلسطينية
Palestinian NGO's Network - PNGO

08-2847518
PNGO Portal
pngoportal@gmail.com
info@pngoportal.org